صعوبات عدة تواجه الكويت للوصول إلى إنتاج 4 ملايين برميل يومياً بمفردها

محللون نفطيون: عقد «شل» مع «نفط الكويت» فتح شهية الشركات الكبرى للدخول من جديد إلى قطاع النفط الكويتي

رويترز: تسعى الكويت لاجتذاب شركات النفط الكبرى مرة ثانية لإبرام عدد من الصفقات الجديدة، بعد حالة التفاؤل التي سادت بين مسؤولي شركات النفط المحلية والعالمية مؤخرا، وذلك عقب الاخفاقات الكبيرة خلال السنوات الماضية في تحقيق أي تقدم صوب إبرام صفقات جديدة وذلك بعد الاحتقان السياسي الذي أصاب القطاع النفطي بالشلل التام خلال العام الماضي.

وجاء توقيع شركة نفط الكويت عقدا للخدمات الفنية مع شركة رويال داتش شل لتطوير حقول الغاز في فبراير الماضي بمثابة المفتاح السري لعدد من الشركات الأجنبية للدخول مرة أخرى للعمل في القطاع النفطي، وقامت على اثر ذلك شركة توتال الفرنسية بترويج نفسها خلال مشاركة رئيسها التنفيذي كريستوف دي مارجيري وفدا لبحث مشروعات محتملة مع كبار مسؤولي النفط في الكويت، وذلك خلال مشاركته في انشطة معرض الشرق الأوسط للغاز والنفط الثامن عشر خلال الاسبوع الماضي.

هذا وقد قال وزير النفط والإعلام الشيخ أحمد العبدالله إن صفقة شل حركت شهية شركات النفط الكبرى الأخرى وان الكويت تفاتح الشركات وانها ستكون محل ترحيب إن قبلت بالشروط الكويتية.

وقال ديفيد كيرش من مؤسسة بي.اف.سي إنرجي في واشنطن «يبدو أن أصحاب المصلحة في الكويت يقولون كفى.. نريد أن نرى أفعالا لقد أضعنا الكثير من الوقت. «لاتزال هناك بعض التحديات الحقيقية. لكن هناك اعتقاد قوي بان باقي المنطقة قد سبقت الكويت». والعام الماضي قلصت شركتا النفط العملاقتان بي.بي وشيفرون وجودهما في الكويت بعد احراز تقدم يسير في التفاوض على صفقات جديدة بعد انتهاء عقود خدمات فنية مدتها 15 عاما، وتزايد التشاؤم في قطاع الطاقة عندما دفعت انتقادات مجلس الأمة إلى إلغاء مشروع المصفاة الرابعة وكي داو.

وعلى العكس تنافست أكبر شركات النفط في العالم في أكبر مزادين للنفط يجريهما العراق وأبرمت صفقات لتطوير حقوله النفطية العملاقة. وفي ذاك الوقت أبدى مسؤولون كويتيون قلقهم من أن يكونوا قد أضاعوا فرصة لاجتذاب شركات النفط العالمية الكبرى، وأفلتت صفقة الغاز مع شل من تدقيق مجلس الامة وذلك يرجع لأن الكويت تحتاج الغاز لاستخدامه في محطات الكهرباء ولانها وجدت صعوبة في انتاجه من حقول الشمال.

ويقول جانبه صامويل سيزوك محلل الطاقة في الشرق الأوسط لدى اي.اتش.اس جلوبل انسايت «الغاز عادة هو أقل العناصر إثارة للجدل في مزيج الطاقة بالمنطقة، لكن الحكم لم يصدر بعد بشأن هل سيحرزون تقدما في جهة أخرى. ماذا عن النفط الثقيل».

ويقول مسؤولون إنه يتعين على وزير النفط إقناع أعضاء مجلس الأمة بان صفقات الخدمات النفطية لن تدفع الدولة العضو في أوبيك إلى السماح للشركات الأجنبية بالوصول إلى احتياطياتها.

بدوره ذكر مسؤول في قطاع الطاقة بالكويت أنه «أمر صعب لأن المعارضة للاتفاقيات السابقة لم تستند دوما إلى حقيقة علمية، يجب على أعضاء مجلس الامة والرأي العام أن يفهموا المشروعات ويدركوها على نحو أفضل».

وقال مسؤول آخر إن أي تقدم قد ينسف بسرعة إذا ما توترت العلاقات من جديد بين الحكومة ومجلس الأمة، مضيفا «انها خطط جيدة لكنها نفس الوجوه في البرلمان، لايزال بمقدورهم إثارة المشكلات».

ورفعت الكويت طاقتها لإنتاج النفط إلى 3,1 ملايين برميل يوميا دون مساعدة أجنبية لكنها في حاجة إلى الإدارة والتكنولوجيا التي تقدمهما الشركات الأجنبية كي تمضي صوب هدف انتاج 4 ملايين برميل يوميا عام 2020.

وقال وزير النفط السابق علي البغلي انها مهمة لأن هذه الشركات الأجنبية تمتلك تكنولوجيا جديدة لا تمتلكها شركة نفط الكويت والمتعاقدون معها، ويرى محللون أن الكويت تحتاج لزيادة انتاجها من النفط الثقيل وتحسين النسبة المئوية من النفط الذي تستخرجه من الحقول. من جانبه قال فيريدون فيشاراكي رئيس فاكتس جلوبل إنرجي ان الكويت لا تمتلك القدرة على زيادة انتاجها النفطي حيث سيكون من الصعب للغاية زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل يوميا.

وناقشت شركات إكسون موبيل وشفرون وبي.بي فيما سبق اتفاقيات خدمات فنية مع الكويت، وتتطلع توتال الفرنسية للتعاون مع الكويت لتعزيز معدل استخرج النفط. ووقعت إكسون صفقة مبدئية في 2007 للتنقيب عن النفط الثقيل في شمال البلاد. فيما تتطلع بي.بي للعمل في غرب البلاد وشيفرون في الجنوب والشرق.

مسيرة جديدة من النمو والتطور في قطاع النفط خلال 2010

تراجع صادرات النفط الكويتي إلى اليابان بنسبة 10,6٪ في مارس الماضي

طوكيو ـ كونا: ذكرت الحكومة اليابانية امس أن صادرات الكويت من النفط الخام الى اليابان تراجعت بنسبة 10,6٪ في مارس الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي لتصل الى 8,21 ملايين برميل (265 ألف برميل يوميا) لتواصل الانخفاض للشهر الرابع على التوالي. وذكرت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة وهي وحدة تابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية في تقرير اولي ان امدادات الكويت شكلت 6,6٪ من احتياجات النفط الخام في مارس مقابل 7,8٪ في الشهر نفسه من العام الماضي و6,9٪ في فبراير. وتوصف اليابان بأنها أكبر مستورد للنفط الكويتي حيث تشتري ما يعادل 20٪ من اجمالي صادرات الكويت من النفط الخام. وارتفع اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في الشهر نفسه بنسبة 6,4٪ على اساس سنوي لتصل الى 125,12 مليون برميل (4,04 ملايين برميل يوميا) ليسجل أول ارتفاع منذ شهرين.

وارتفعت الواردات من الشرق الأوسط بنسبة 5,0٪ لتصل الى 111,20 مليون برميل يوميا (3,59 ملايين برميل يوميا) ما شكل 88,9٪ من اجمالى الواردات بانخفاض قدره 1,2٪ عن العام السابق.

واحتفظت السعودية بصدارة قائمة الدول المصدرة للنفط لليابان لتستقر على 3,0٪ ما يعادل 36,48 مليون برميل (1,18 ألف برميل يوميا) تليها دولة الامارات العربية المتحدة بواردات بلغت 21,31 مليون برميل (946 ألف برميل يوميا) بارتفاع قدره 23,7٪.

وحلت دولة قطر ثالثة بنسبة 5,5٪ لتصل الى 15,43 مليون برميل يوميا (498 ألف برميل يوميا) فيما احتلت ايران المرتبة الرابعة بواردات بلغت 13,70 مليون برميل (442 الف برميل يوميا) بانخفاض قدره 6,4٪.

يشار الى أن اليابان الفقيرة بالموارد هي ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والصين وتعتمد على واردات النفط الخام لتلبية نحو 50٪ من احتياجاتها من الطاقة.

يساهم حالياً بنسبة 5٪

«بيتك ـ ماليزيا» يزيد نشاط التعامل مع الأفراد ليمثل نصف أصوله بحلول 2015

كوالالمبور ـ رويترز: قال مسؤول تعاملات الأفراد في «بيتك ـ ماليزيا» التابع لبيت التمويل الكويتي عطار صالح إن «بيتك ـ ماليزيا» يعتزم التوسع في التعاملات مع الأفراد لتمثل نصف أصوله بحلول 2015 لتحقيق إيرادات أكثر استقرارا.

واوضح صالح أن هذا النشاط يسهم حاليا بنسبة أقل من 5٪ في أصول البنك في حين تمثل تعاملات الشركات والاستثمار نحو نصف الأصول.

وأبلغ الصحافيين بأن «العمل مع الأفراد يختلف عن بقية الأنشطة في انه يتسم بالاستقرار.. انه يوفر نوعا من الاستقرار للبنك على عكس نشاط الاستثمار الذي يتسم بدورات، وحتى في الأوقات الصعبة يظل يوفر دخلا مستقرا».

تجدر الإشارة إلى ان بيت التمويل الكويتي (بيتك) سجل انخفاضا بنسبة 24٪ في أرباحه الصافية في 2009 لتبلغ 118,74 مليون دينار.

ارتفاع القيمة السوقية للقطاع لتصل إلى 97,86 ملياراً

«جلوبل»: «زين السعودية» تتصدر للمرة الأولى قائمة الأسهم المتداولة بقطاع الاتصالات الخليجي

تقرير

قال تقرير شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ان مؤشر جلوبل لقطاع الاتصالات الخليجي غير اتجاهه خلال الأسبوع المنتهي في 29 ابريل الماضي بعد سلسلة من التراجعات التي شهدها خلال الأسابيع السابقة حيث ارتفع المؤشر المذكور بشكل هامشي بنسبة 0,41٪ وصولا إلى مستوى 301,58 نقطة. هذا وقد ارتفع إجمالي القيمة السوقية للقطاع بواقع 401,18 مليون دولار وصولا إلى 97,86 مليار دولار.

وأوضح التقرير ان قطاع الاتصالات الخليجي شهد تراجعا في أنشطة التداول الأسبوع الماضي، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 21,90٪ وصولا إلى 65,19 مليون سهم بإجمالي قيمة تداولات بلغت 299,17 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 31,50٪ مقارنة بالاسبوع السابق. وقد استحوذت الكمية المتداولة لقطاع الاتصالات على ما نسبته 1,89٪ من إجمالي الكمية المتداولة في الأسواق الخليجية. بينما استحوذت القيمة المتداولة للقطاع على ما نسبته 3,71٪ من إجمالي القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية. ونوه التقرير الى ان سهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين السعودية) تصدر للمرة الأولى هذا العام قائمة الأسهم من حيث الكمية والقيمة المتداولة بعد أن كان حكرا على سهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين الكويت) خلال الفترة الماضية حيث استحوذ خلال تداولات هذا الأسبوع على ما نسبته 40,54٪ (26,43 مليون سهم) بقيمة (63,55 مليون دولار) أي ما نسبته 21,24٪. جاء سهم شركة اتحاد اتصالات الأكثر ارتفاعا بصعوده بنسبة بلغت 3,92٪ ليغلق عند 53 ريالا سعوديا. بينما كان سهم شركة «دو» أكبر المتراجعين للأسبوع الثاني على التوالي بانخفاضه بنسبة 3,16٪ ليغلق عند 2,45 درهم إماراتي. وبين التقرير ان شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) عقدت اجتماع جمعيتها العمومية بتاريخ 26 ابريل، حيث استعرض رئيس مجلس الإدارة أداء الشركة كما سلط الضوء على النتائج التي حققتها «دو» خلال العام 2009، حيث ذكر رئيس مجلس الإدارة أن عدد المشتركين الفعالين في قطاع الهاتف المتحرك قد فاق المليون مشترك، أي أن الشركة استحوذت على 32٪ من الحصة السوقية مع نهاية عام 2009. هذا وقد أعلنت اتصالات قطر (كيوتل) عن إنهاء المرحلة الأولى من تسهيلات ائتمانية متجددة مشتركة. وكانت نية كيوتل الأصلية الحصول على مبلغ 1,5 مليار دولار من خلال علاقاتها مع البنوك التي تتعامل معها، غير أن ردة الفعل الايجابية سهلت لكيوتل الحصول على 2,75 مليار دولار.

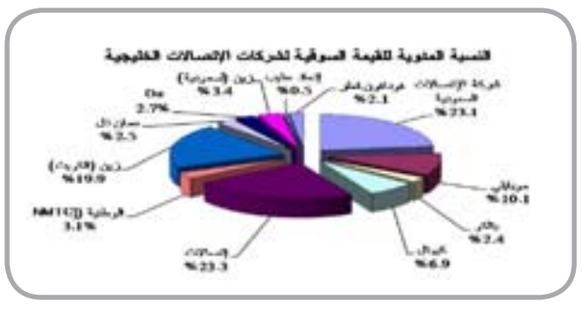

تخليداً لذكرى الراحلين الأمير جابر الأحمد والرئيس حافظ الأسد

الحسون: الكويت وسورية تعدان مذكرة تفاهم لإقامة صرح سياحي في سورية

خالد الحسون

سفيان علاو

حمد السبيعي

دمشق ـ كونا: اعلن مدير «ادارة العقار» قطاع الاحتياطي العام في الهيئة العامة للاستثمار في الكويت خالد الحسون ان الجانبين الكويتي والسوري يعدان حاليا مسودة مذكرة تفاهم لاقامة صرح سياحي في سورية.

وجاء اعلان الحسون في تصريح لـ «كونا» في ختام زيارته لدمشق امس والتي ذكر فيه «ان زيارة وفد الهيئة العامة للاستثمار وعضوية رئيس مجلس ادارة (الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار) احمد العمر تأتي تنفيذا لما تم الاتفاق عليه بين الجانبين الكويتي والسوري خلال زيارة وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي مؤخرا الى العاصمة السورية والمحادثات التي أجراها مع رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري ونظيره السوري محمد الحسين».

وأضاف ان الوفد التقى خلال الزيارة محافظ مدينة دمشق بشر الصبان حيث تم استعراض البدائل المقترحة من قبل الجانب السوري لموقع الصرح الحضاري السياحي المزمعة إقامته تخليدا لذكرى الراحلين الامير جابر الاحمد الصباح والرئيس حافظ الاسد والذي يأتي ايضا تجسيدا لعمق العلاقات الاخوية والمتميزة بين الكويت وسورية.

وأوضح الحسون انه تم خلال اللقاء «الاتفاق من حيث المبدأ على احد المواقع المقترحة من قبل الجانب السوري لإقامة الصرح السياحي» لافتا الى ان البحث تناول الاطار القانوني فيما يتعلق بهذا الصرح كما انه تم التأكيد على ضرورة ان تتوفر لهذا المشروع مقومات الجدوى الاقتصادية اللازمة لإنجاحه».كما كشف في السياق ذاته انه يجرى حاليا اعداد مسودة مذكرة تفاهم بين البلدين بشأن المشروع تمهيدا لتوقيع الاتفاقية النهائية بشأنه.

وأشار الى ان وفدا من «مؤسسة البترول الوطنية الكويتية» صاحب وفد «الهيئة العامة للاستثمار» للاطلاع على الفرص الاستثمارية في مجال صناعة النفط والغاز ومشتقاتها وذلك بناء على ما طرحه الجانب السوري خلال الزيارة الأخيرة لوزير المالية الكويتي لدمشق ورغبة الحكومة السورية في الاستثمار في هذه القطاعات. وأضاف الحسون «انه تنفيذا لهذا الهدف التقى الوفد الكويتي المشترك وزير النفط السوري سفيان العلاو حيث استمعنا الى عرض من الوزير السوري للفرص المتاحة للاستثمار في مجال التنقيب والاستكشاف ومصافي التكرير والثروة المعدنية وبخاصة الفوسفات والملح».

وذكر الحسون «ان وزير النفط أبدى الاستعداد الكبير لتقديم كل التسهيلات اللازمة لـ «مؤسسة البترول الكويتية» بهذا الخصوص» مبديا ترحيبه أيضا بتواجدها في سورية وإقامتها لمشاريع استثمارية وذلك «نظرا لما تمتلكه من خبرة في مجالات صناعة النفط وتجاربها السابقة».

كما ذكر ان الوفد التقى ايضا مع وزير الصناعة السوري الذي استعرض الفرص الاستثمارية المتاحة وبخاصة في مجال الصناعات الكيماوية، مشيدا بتجربة الكويت العريقة في هذا المجال.

وأوضح الحسون ايضا ان وزيري النفط والصناعة سيقومان بتزويد «مؤسسة البترول الوطنية» بكل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية لدراستها من قبل مؤسسة البترول لاتخاذ قرارات تتناسب مع إستراتيجية المؤسسة الاستثمارية في الخارج.

وأكمل قائلا «ان الوفد الكويتي التقى كذلك مع وزير المالية السوري محمد الحسين حيث قدم الشكر له على جهوده وما قام به من تقديم التسهيلات لهم ومساهمته في تذليل كل العقبات التي تعترض سبيل دفع عملية التعاون المشترك في المجالات الاستثمارية المختلفة بين البلدين».

واختتم الحسون في النهاية حديثه بذكر ان وزير المالية السوري أبدى الاستعداد الكامل لمساعدة الجانب الكويتي في كل ما يحتاجه وانه قام بعرض الخطط المستقبلية للحكومة السورية بشأن فرص الاستثمار في المجال العقاري التي يمكن ان تساهم بها الهيئة العامة للاستثمار.

ووصف وزير النفط السوري اللقاء مع وفد الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول بأنه كان ممتازا «وناقشنا خلاله آفاق الاستثمار الممكنة في سورية في مجالات التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز وإنشاء المصافي لتكرير النفط وكذلك في مجال إقامة محطات لتوزيع الوقود وفي مجال الثروات المعدنية».

واضاف «لقد استمعنا الى ملاحظات الأشقاء الكويتيين وخبرتهم المتميزة وخاصة تجربتهم في مجال الاستثمار باقامة المصافي في دول عديدة»، معربا عن أمله متابعة الاتصال مع الهيئة العامة للاستثمار في الكويت وكذلك مع المختصين في مجال البترول للوصول الى مشاريع للتعاون فيما بين البلدين الشقيقين.

وقال «نرحب بقدوم الشركات الكويتية للاستثمار في قطاع النفط خاصة ان مجالات هذا الاستثمار موجودة ومتاحة سواء في مجال التنقيب او الاستكشاف او تنمية وتطوير إنتاجية الحقول القديمة عن طريق استخدام التقنيات الحديثة». واوضح ان الوزارة أعلنت مؤخرا عن طرح الاستثمار في سبعة حقول نفطية قديمة لتطويرها وتنميتها وزيادة مردودها إضافة الى ان الوزارة أعلنت عن ثمانية (مواقع) بلوكات كبيرة تبلغ مساحتها 74 ألف كيلومتر مربع تشكل ما نسبته 40٪ من مساحة سورية متوزعة في مناطق متعددة في سورية وتمت مراسلة 40 شركة نفطية عالمية للمنافسة لغاية الـ 15 من شهر سبتمبر المقبل.اما في مجال التكرير فقال وزير النفط السوري: هناك أربعة مشاريع مطروحة للاستثمار وان الوزارة تبحث مع جهات متعددة للاستثمار الأول توسيع وتحسين مشتقات التكرير في مصفاة بانياس على الساحل السوري إضافة الى توسعة مصفاة حمص وسط البلاد.

اما المشروع الثاني فهو إقامة مصفاة سورية ـ إيرانية ـ قنزويلية مشتركة بطاقة 140 ألف برميل والمشروع الثالث إقامة مصفاة بالشراكة مع الصين بطاقة 100 ألف برميل وهناك مشروع رابع مع شركة نور الكويتية بطاقة 140 ألف برميل.

وكشف في هذا الصدد ان هناك تطورا جديدا لمعالجة موضوع النفط الثقيل وهو ان العراق سيتعاقد مع إحدى الشركات لإصلاح الخط الناقل للنفط من كركوك العراقية الى بانياس السورية داخل الأراضي العراقية.واضاف انه عند إصلاح الخط داخل الأراضي العراقية سيتم نقل ما بين 250 ألفا و300 ألف برميل من النفط الخفيف في اليوم فهذا من شأنه التوسع في إقامة المصافي لتأمين الاحتياجات الداخلية وهي بحدود 340 ألف برميل.

ومن جانبه أعرب وزير الصناعة فؤاد الجوني عن سعادته بلقاء الوفد الكويتي المشترك من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول واهتمام القطاع الحكومي الكويتي بالاستثمار في سورية وبخاصة في صناعة البتروكيماويات والأسمدة التي تعتبر مشاريع إستراتيجية بالنسبة لسورية.

وعقب لقاء الوفد مع وزير المالية السوري محمد الحسين أكد في تصريح مماثل عمق العلاقات الأخوية بين الكويت وسورية مرحبا بالشراكة بين الحكومتين في إقامة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات.

وقال ان الاستثمارات الكويتية في سورية تحتل مرتبة متقدمة ونعمل معا على ان تتوسع هذه الاستثمارات مؤكدا ان الجهات المعنية في سورية ستقدم كل التسهيلات امام الاستثمارات الكويتية.